مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٢٤**

الأربعاء، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٢/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد آدشي	(بنن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجزائر	السيد بن مهيدي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوج
	رومانيا	السيد دومترو
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا ساباليير
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-23989 (A)

0523989

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عملا بما تقرر في جلسة مجلس الأمن ٥١٢٣، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة ممثل العراق إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد الصميدعي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يواصل مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله، ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن في ما بينهم، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

”يهنئ مجلس الأمن شعب العراق على نجاح انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. فهذه الانتخابات تمثل لحظة تاريخية وخطوة إيجابية نحو تحقيق الانتقال السياسي في العراق. وقد أظهر العراقيون، بذهابهم إلى مراكز الاقتراع، احترامهم لسلطة القانون ونبذ العنف. وصوتوا للديمقراطية وامتلاك زمام أمورهم بالكامل. ويشيد مجلس الأمن بشعب العراق لاتخاذه هذه الخطوة بممارسته حقه في تقرير مستقبله السياسي بحرية ويشجعه على مواصلة القيام بذلك في عملية الانتقال السياسي التي يخوضها.

”ويتقدم مجلس الأمن بالتهنئة إلى التحالفات والأفراد الذين انتُخبوا حديثا في هذه الانتخابات.

”وقد جرت الانتخابات في ظل ظروف صعبة، ويحيي مجلس الأمن شعب العراق على شجاعته على ما أبداه من التزام بالديمقراطية في تحد للإرهابيين. ويشيد مجلس الأمن بعشرات الآلاف من العراقيين الذين خاضوا الانتخابات كمرشحين، والذين عملوا في إدارتها وفي تشغيل مراكز الاقتراع ومراقبة الانتخابات وتوفير الأمن. كما يعرب مجلس الأمن عن تقديره الخاص للمفوضية المستقلة للانتخابات في العراق على ما أبدته من جلد ومهارة تنظيمية في إدارة الانتخابات.

”ويثني مجلس الأمن على الأمين العام والأمم المتحدة لما حققاه من نجاح في المساعدة على إعداد الانتخابات، بما في ذلك ما قدمه من مشورة ودعم إلى العراقيين الممثل الخاص للأمين العام في العراق، أشرف قاضي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وعلى وجه الخصوص كبير مستشاري الشؤون الانتخابية، كارلوس فاليترويلا، وشعبة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة ومديرتها كارينا بيريلّي. ويعرب مجلس الأمن عن تقديره أيضا للمساعدة التي قدمتها أطراف دولية أخرى، بما في ذلك خبراء الانتخابات التابعون للاتحاد الأوروبي.

”ويشير مجلس الأمن أيضا إلى الدور الجدير بالثناء الذي أدته قوات الأمن العراقية والقوات المتعددة الجنسيات في العراق في توفير الأمن لإجراء الانتخابات.

”وتمثل هذه الانتخابات خطوة هامة على طريق الانتقال السياسي في العراق حسب ما ورد

في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ويتطلع مجلس الأمن إلى شغل أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية لمقاعدهم وتشكيل حكومة انتقالية جديدة في العراق في المستقبل القريب. ومن المنتظر أن يُجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ استفتاء بشأن دستور العراق، الذي ستشرف على صياغته الجمعية الوطنية الانتقالية، وأن يعقب ذلك إجراء انتخابات عامة بموجب الدستور الجديد، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويؤكد مجلس الأمن دعمه المستمر لشعب العراق في عملية التحول السياسي التي يخوضها، ويعيد تأكيد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه.

”وتأكيدا لأهمية أقصى مشاركة ممكنة من جميع شرائح المجتمع العراقي في العملية السياسية في العراق، يؤكد مجلس الأمن ضرورة تواصل الجهود السياسية الرامية إلى تنفيذ الخطوات التالية في عملية الانتقال، وعلى وجه الخصوص العملية الدستورية المقبلة، على أفضل وجه من حيث الشمول والمشاركة والشفافية. ويرحب مجلس الأمن بالبيانات التي أدلى بها في الآونة الأخيرة القادة العراقيون في هذا الصدد، ويشجع بقوة الحكومة الانتقالية في العراق والجمعية الوطنية الانتقالية في العراق على التوسع في مد الجسور إلى جميع فئات المجتمع العراقي، بغية تشجيع قيام حوار سياسي صادق ومصالحة وطنية حقيقية، وكفالة أن يكون جميع العراقيين ممثلين على النحو الواجب وأن يكون لهم صوت في العملية السياسية وفي صياغة الدستور العراقي.

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد على الدور القيادي الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حسب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وذلك دعما للجهود الذاتية التي يبذلها العراق، ووفقا لما طلبته الحكومة العراقية، لتعزيز الحوار الوطني وبناء توافق في الآراء حول صياغة دستور وطني. وفي هذا الصدد، يحث مجلس الأمن الأمم المتحدة على وضع نفسها بسرعة على أهبة الاستعداد، ويشجع أعضاء المجتمع الدولي على تقديم المستشارين والدعم التقني إلى الأمم المتحدة لمساعدتها على القيام بهذا الدور.

”ويدين مجلس الأمن، بأشد لهجة ممكنة، الأعمال الإرهابية في العراق، التي لا ينبغي أن يسمح لها بتعطيل التحول السياسي والاقتصادي في العراق. ويناشد مجلس الأمن أولئك الذين يستخدمون العنف في محاولة لتخريب العملية السياسية، التخلي عن السلاح والمشاركة في العملية السياسية. ويشجع السلطات العراقية على التعاون مع جميع من ينبذون العنف وعلى تهيئة المناخ السياسي المفضي إلى المصالحة الوطنية والمنافسة السياسية عبر الوسائل السلمية.

”ويشدد مجلس الأمن على الأهمية المستمرة التي تمثلها البلدان المجاورة للعراق والمنظمات الإقليمية في دعم العملية السياسية، وفي التعاون مع السلطات العراقية على ضبط عملية عبور حدود العراق وكذلك تقديم الدعم إلى الشعب العراقي في ما يبذله من جهود لتحقيق الأمن والازدهار.

”وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، يعيد مجلس الأمن التأكيد على تأييده قيام عراق اتحادي وديمقراطي وتعددي وموحد، يسوده الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ويرحب بالدعم

الـذي يقدمـه المجتمـع الـدولي إلى العــراق، ويؤكــد علـى أهميـــة أن تعـزز جميـــع الـــدول والمنظمـات الدولية ذات الصلة مساعداتها وتعجل بها، من أجل دعم مواصلة تنفيذ العراق لعملية التحول السياسي وجهوده الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنيــة وتنمية الاقتصاد وتحقيق الاستقرار، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2005/5.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.